التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (2014-1962)

أ. طالبي صلاح الدين
أستاذ مساعد قسم "أ" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس-

أ.د بركة الزين
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – GREFiP - جامعة تلمسان-

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز أهم انجازات وإخفاقات نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر عبر مراحل تطوره منذ الاستقلال سنة 1962 إلى يومنا هذا . لقد حقق نظام التعليم العالي في الجزائر انجازات على المستوى الكمي خصوصا في مجال العدالة والوصول إلى التعليم العالي بسبب مجانية وديمقراطية التعليم وما تبعه من مرافق بيداغوجية وبحثية منجزة . في المقابل مازال نظام التعليم يعاني تأخرا ، على صعيد الجودة والكيف من جهة وفي دوره الضعيف في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى عدم التوافق بين نظام التعليم وسوق العمل المحلي ، وأيضا إلى الإخفاق أثناء عملية تطبيق الإصلاحات ، وكذلك التمويل العمومي الأحادي سواء للتعليم أو البحث العلمي والذي لا يمثل خيارا ماليا استراتيجيا في المدى الطويل .

الكلمات الدالة: التعليم العالي ، البحث العلمي ،النظام الكلاسيكي ، الجزائر

Abstract

This intervention aims to highlight the main achievements and challenges of higher education system in Algeria; across its evolution since independence in 1962 until today. The Algerian Higher education system has really attained important quantitative achievements, especially on justice and Accessibility to higher

education as a result of democratic education along with providing considerable educational facilities. In contrast, the educational system is still suffer from quality problems in one hand and its weak role in the economic development on the other hand, this is due to the mismatch between the educational system and the local labor market, and also to the failure of reforms during the application process, and as well as mono public funding for higher education and scientific research, which doesn't represent a strategic financial choice in the long-term.

Keywords: higher education, scientific research, classical system, Algeria

JEL classification: I21 I23, I24

مقدمة :

يعتبر التعليم العالي في الجزائر مرحلة متقدمة من مراحل التعليم ، أعطتها الجزائر اهتماما بالغا بعد الاستقلال وترجم ذلك في ديمقراطية ومجانية التعليم العالي لكل الجزائريين بالإضافة إلى تقديم خدمات اجتماعية مرافقة كالإطعام والنقل والإيواء للطلبة من خارج منطقة الجامعة ومنحة فصلية .الخ... . جاء في القانون التوجيهي للتعليم العالي، المتمم والمعدل في 23 فيفري 2008 تعريف للتعليم العالي كالتالي « يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي » (القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم، ص 03)

سنستعرض في هذه الورقة واقع التعليم العالي البحث العلمي وفي الجزائر ، الماضي والإصلاحات ومؤشرات حول تطور القطاع .و الوقوف على أهم الانجازات والمشاكل والتحديات التي يواجهها القطاع من خلال السؤال التالي:

ما هي مسيرة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، ما هي الانجازات وما هي التحديات ؟

المحور الأول: تطور منظومة التعليم العالي

شهد التعليم العالي تطورات مهمة خلال العقود الماضية التي أعقبت الاستقلال حيث يمكن تقسيمها تاريخيا إلى ثلاث مراحل أساسية:

1. المرحلة الأولى: (1962 -1969)

في هذه المرحلة بعد أن كانت بالجزائر جامعة وحيدة هي جامعة الجزائر (مؤسسة سنة 1908)، ثم فتحت جامعتين هما جامعة وهران سنة 1966 وجامعة قسنطينة سنة 1967 . كانت جامعة الجزائر تضم أربع كليات، 19 معهدا، ثلاث مراكز، أربع مدارس عليا ومرصدا فلكيا. أما جامعة وهران فكانت تضم أربع كليات هي كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الآداب، كلية العلوم وكلية الطب. وكانت تضم جامعة قسنطينة المدرسة الوطنية للطب والمعهد العلمي، معهد الدراسات القانونية والمعهد الأدبي والجامعي. (فيصل بوطيبة، ص94-93)

بالنسبة للنظام البيداغوجي، فقد كان حينذاك مطابقا للنظام الفرنسي وكانت مراحله كما يلي:

- مرحلة الليسانس وتدوم ثلاث سنوات.
- شهادة الدراسات المعمقة وتدوم سنة واحدة.
- شهادة الدكتورة الدرجة الثالثة وتدوم سنتين على الأقل.
- شهادة دكتورة دولة وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات

يذكر أن التعليم العالي خلال هذه الفترة كان ملحقا بوزارة التربية الوطنية.عملية الإصلاح هذه، وضعت أمام الجامعة الجزائرية الموروثة إتجاهين مثلتهما النخب المثقفة، والتي دافعت عن مشروعين ثقافيين متباينين، وذلك حول المسار الذي ستسلكه الجامعة مستقبلا(بوساحة نجاة، ص 204)

001. الاتجاه المعصرن :(Moderniste)

والذي يدعو مناصروه إلى ضرورة الاستمرار في التعليم الجامعي على خطى الجامعة الفرنسية، كشرط للحفاظ على مستوى علمي، وفكري أرقى وأعلى، وقد دعم هذا النموذج في مؤتمر إيفيان دعما تاما.

002. الاتجاه العربي الإسلامي :

والذي يرى أصحابه وجوب قطع الصلة نهائيا مع الاستعمار، وبدء مرحلة ثقافية جديدة عن طريق التعاون مع مصر للإستفادة من الأساتذة العرب .ولقد اتجه هذا التيار إلى تحمل مسؤولية بعث القيم العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري.

ومهما اختلفت الاتجاهات المعارضة، والمؤيدة لمستقبل الجامعة الجزائرية، فقد أبرزت هذه المرحلة بداية بناء معالم جامعة جزائرية تحاول الاستقلال تدريجيا عن المخلفات الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى، تحاول تسطير خطط تنموية واضحة يكون للجامعة دور ديناميكي في تفعيلها.

2. المرحلة الثانية: 1970-1998

تبدأ هذه المرحلة بتاريخ إحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 ، وهو تاريخ مفصلي في قمة هرم النظام التعليمي. تلاه مباشرة بعد سنة تاريخ مهم هو الآخر تمثل في إصلاح التعليم العالي (المرسوم المؤرخ في).1971 (فيصل بوطيبة، ص 94)

لقد جاءت الوثيقة الخاصة بإصلاح التعليم العالي كميثاق حددت فيه إستراتيجية شاملة لمستقبل التعليم العالي في الجزائر. وقد ركز مشروع إصلاح التعليم العالي سنة 1971على أربعة أهداف رئيسة هي كما يلي:

أ-تنويع وتكثيف التخصصات الجامعية حيث أصبح عدد التخصصات أربعا بـ 105 فرعا.

ب- زيادة عدد الجامعات موزعة جغرافيا على كل القطر.

ج- جزأرة هيئة التدريس وتحسين المستوى العلمي، وعليه شرع في الابتعاث للخارج.

د- إحلال اللغة العربية محل الفرنسية حيث أصبحت جل التخصصات الإنسانية باللغة الوطنية.

لتحقيق ذلك اتخذت عدة إجراءات شرع في تطبيقها بداية من الموسم 711972/ وكانت كما يلي:

- إلغاء السنة التحضيرية؛
- تمديد السنة الجامعية.
- إلغاء النظام السنوي.
- العمل بالنظام الثلاثي والسداسي.
- التنظيم الداخلي لوحدات التعليم كوحدات فرعية أو مقاييس.
- تنظيم التكوين المندمج.
- التجديد البيداغوجي.
- تقسيم الكليات إلى معاهد تضم أقسام متجانسة.

كذلك ومن جملة الإصلاحات تلك القرارات التي طالت مراحل الدراسة الجامعية كما يلي:

- مرحلة الليسانس، أصبحت أربع سنوات والوحدات الدراسية هي المقاييس السداسية.
- مرحلة الماجستير (مرحلة ما بعد التدرج الأولى)، تدوم سنتين على الأقل وتحتوي على جزأين؛ الأول مجموعة من المقاييس النظرية والثاني يتم فيه انجاز بحث أكاديمي.
- مرحلة دكتوراه العلوم (مرحلة ما بعد التدرج الثانية)، تدوم حوالي خمس سنوات.

هذا وقد عرفت هذه المرحلة تضاعف عدد المؤسسات الجامعية التي تم تشييدها على اختلاف مناطق الوطن قصد مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي. كما تم وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي حتى آفاق 2000 مستندة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة من جهة ومن جهة أخرى تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الإنسانية.

3. المرحلة الثالثة: منذ 1998

تتميز هذه المرحلة الأخيرة بما يلي:

- ✓ وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998
- ✓ القرار الخاص بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- ✓ إنشاء ست جذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.
- ✓ إنشاء 13 مراكز جامعية وتحويل 19 مركزا جامعيا إلى جامعات.

الشكل رقم (01): مخطط توضيحي يقارن بين النظام الكلاسيكي والنظام الجديد ل م د.

المصدر: (إصلاح التعليم العالي ، ص 29)

لقد شكلت الاختلالات التي رافقت نظام التعليم الكلاسيكي بالإضافة إلى إعلان بولونيا أهم العوامل التي دفعت بالوزارة الوصية إلى إصلاح شامل للجامعة الجزائرية المتمثل في اعتماد نظام ل م د LMD – (ليسانس ماستر دكتوراه) بداية من الموسم 2004 . ولقد تم تعميم النظام بشكل تدريجي عبر جامعات الوطن (الشكل 01) ليشهد الموسم 2008 -2009 تخرج أول دفعة من حملة شهادة الماستر. وموسم 2013/2012 تخرج أول دفعة دكتوراه.

اختلالات النظام الكلاسيكي: يمكن إجمال أهم اختلالات النظام الكلاسيكي في العناصر التالية (إصلاح التعليم العالي ، ص ص 09-11)

في مجال استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة :

- إسناد الالتحاق بالجامعة إلى نظام توجيهي ممركز فرغم المساواة التي حققها هذا النظام ، الا انه يبقى نظاما غير مرن لأنه يقود إلى مسالك تكوين نفقية.
- مردود ضعيف من جراء التسرب المعتبر ، والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة وهي الوضعية التي تزداد تفاقما بفعل اعتماد نمط تدرج وانتقال سنوي، واللجوء إلى إعادة توجيه عن طريق الإخفاق .
- أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطالب بأوقات حضورية مبالغ فيها بقاعة المحاضرات والأعمال الموجهة ، على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلاليته المعرفية .
- تخصص مبكر ، يوجه بمقتضاه الطلبة توجيها مبكرا و عادة ما يكون ابتداءا من السنة الأولى جامعي ، وهو التوجيه الذي رغم انه يستند على الرغبات المعبر عنها ، إلا انه يبقى في غالب الأحيان توجيها غير ناضج نحو فروع متخصصة وبطريقة لا رجعة فيها ، اللهم إلا عبر إعادة توجيه عن طريق الإخفاق أو إعادة اجتياز امتحان البكالوريا .
- نظام تقييم ثقيل ومثبط ، من خلال تعدد الامتحانات (امتحانات متوسطة المدة ،

الامتحانات الشاملة ، الامتحانات الاستدراكية) وفترة امتحانات عادة ما تكون ممتدة بشكل مبالغ فيه ، على حساب الزمن البيداغوجي الذي يعاني أصلا من قصر مدته مقارنة بالمعايير الدولية .

في مجال هيكلة وتسيير التعليم والتأطير يمكن تسجيل ما يلي :

- هيكلة معقدة ونفقية ولا توفر مقروئية واضحة ،
- .نظام المدى القصير فيه، مهمل بسبب عدم إعطاءه القيمة التي يستحقها وعدم استقطابه للطلبة بشكل كاف .هذا التطور من التعليم لا يحقق الأهداف المرجوة منه بسبب نقص الإمكانيات وعدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية بهذه الفئة من المتكونين. وأيضا نجد أن تكويناته أحادية التخصص، لا تسمح بحيازة ثقافة عامة وتكوين متنوع ومتكامل المعارف، الذي يسمح بالتأقلم مع الحياة المهنية (**بخضرة مونيس ، ص 51**) .
- غياب شبه تام للمعابر نتج عنه انغلاق الفروع. الشيء الذي لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والاستفادة منها في مسلك آخر في حالة التحويل بل بقاءه منغلقا في فرع نفقي.
- تسيير ضاغط وتنقصه الرشادة للنشاط البيداغوجي وعلى حساب الوقت المخصص للتعليم.
- مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج ازدادت تفاقما في غياب التناغم بين البحث والتكوين في اغلب الأحيان ، مما اثر على تطور هيئة التدريس كما ونوعا.
- استمرا ر ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين للجامعة نحو آفاق أخرى أكثر جذبا ، لا سيما في غياب قانون أساسي خاص ومحفز وجاذب.

في مجال المواءمة بين التكوين وسوق الشغل :

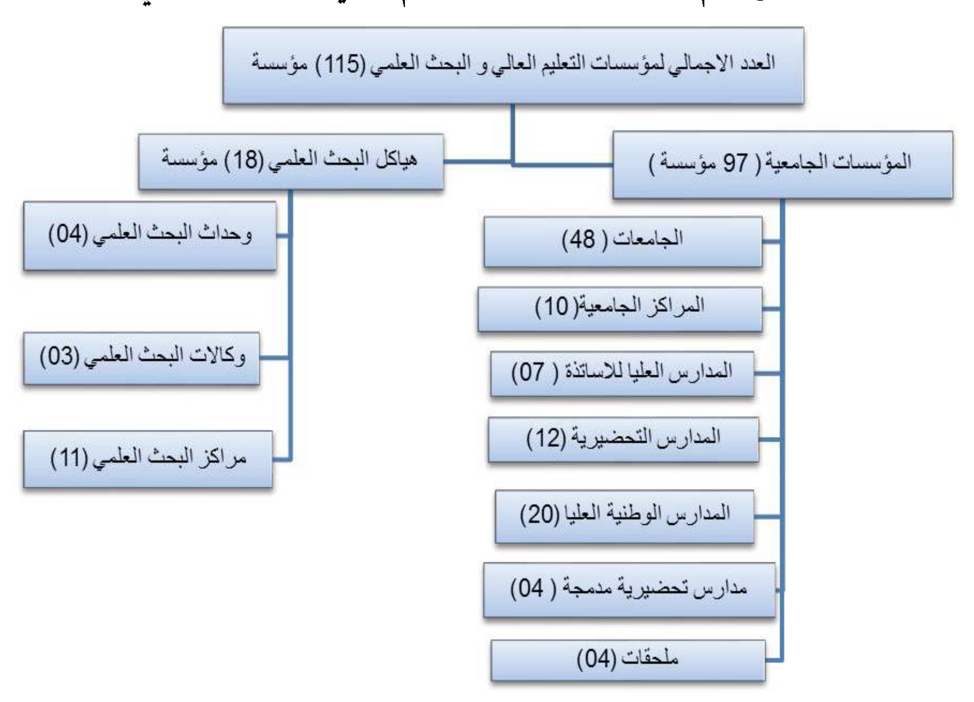
- برامج تكوين اقل ملائمة لمتطلبات التاهيلات الحديثة.

- اندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي.
- أيضا عروض التكوين التي يحوزها لا تتناسب مع شعب الباكالوريا الجديدة.

المحور الثاني: مؤشرات تطور التعليم العالي

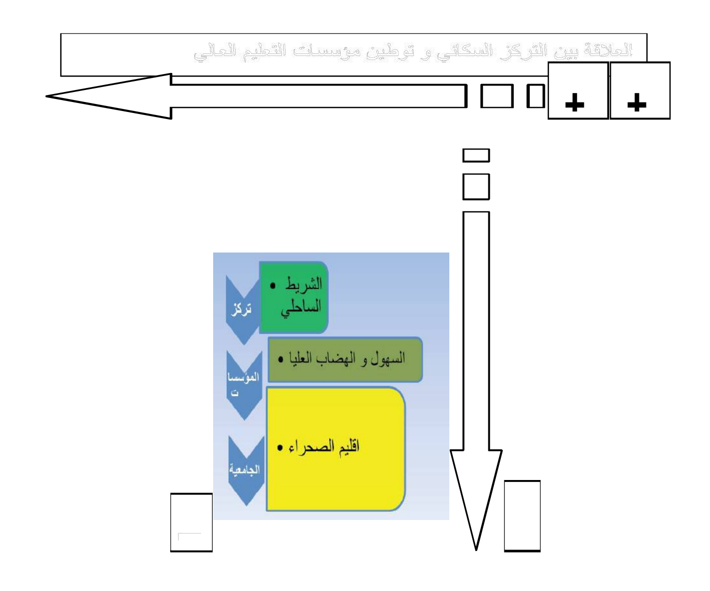
بلغ إجمالي الطلبة الجزائريين الذين تم إحصائهم في سنة 1961 في مؤسسات التعليم العالي 1317 طالبا مسجلا في جامعة الجزائر وملحقتيها في كل من وهران وقسنطينة، وتضاعف العدد في الدخول الجامعي 1962/1963و تضاعف بعد ذلك 95 مرة في اقل من عشر سنوات وتضاعف بين سنتي 1962 و2012 بـ1000 مرة . ويتوزع هذا العدد على مؤسسات التعليم عالي موزعة على 48 ولاية، ليضاف إلى هذا العدد الطلبة المسجلون في مؤسسات غير تابعة للوزارة .

الشكل رقم (02): مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي



المصدر : من إعداد الباحثين

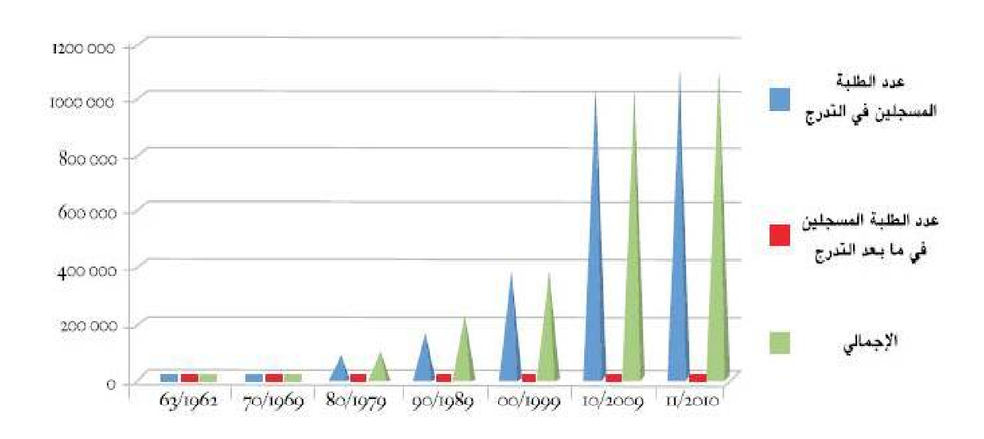
الشكل رقم (**03**) : التوزيع القطري لمؤسسات التعليم العالي



المصدر: (عبد الحميد شوقي، ص 346)



الشكل رقم(**04**) : تزايد عدد الطلبة المسجلين



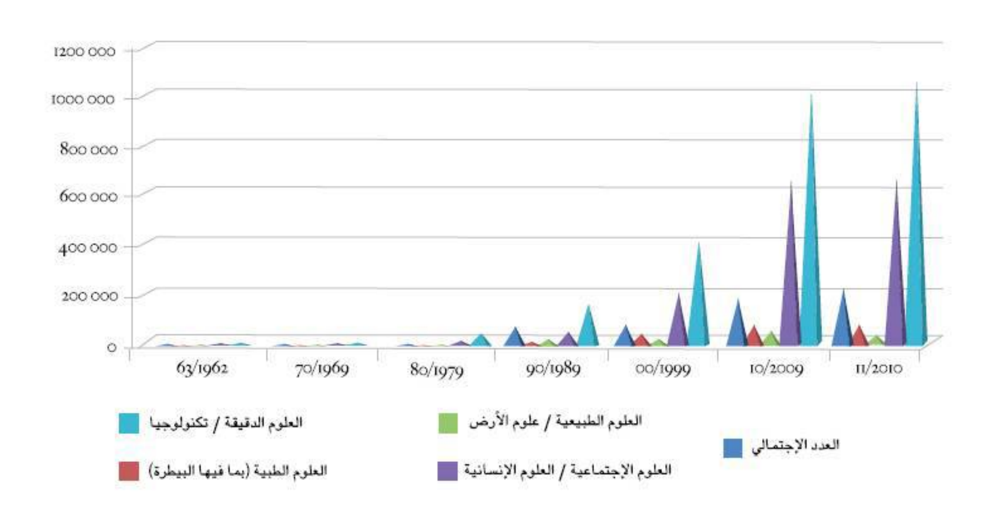
المصدر: (التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، ص33)

كانت شعب التكوين تقتصر سنة 1962على شهادة الليسانس، مهندس وكانت الكليات كالتالي (التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، ص 35)

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية : تخصصاتها ، الأدب الفرنسي (الكلاسيكي ، والحديث)، اللغة العربية وآدابها ، بالإضافة إلى ثلاث أو أربع لغات أجنبية، التاريخ والجغرافيا ، الفلسفة وعلم النفس ، وعلم الاجتماع في وقت لاحق بعد ذلك
- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية : تخصص الحقوق والعلوم الاقتصادية.
- الكلية المختلطة للطب والصيدلة: تخصص الطب، جراحة الأسنان، الصيدلة.

وشهدت عروض التكوين بعد ذلك تزايداً، إلى أن وصلت سنة 2001 إلى 128 شعبة ، أما بعد إقرار نظام ل.م.د lmd إلى 2668 ليسانس معتمدة و1581 ماستر.

الشكل رقم (05) : تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج حسب المجموعات الكبرى للتخصصات



المصدر (التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، ص36)

و نلاحظ في الشكل رقم (04) ازدياد الطلبة المسجلين في كل الشعب ، إلا أن هناك ظاهرة بدأت في البروز مؤخرا حيث يبلغ عدد الطلبة المسجلين في العلوم الاجتماعية ما يقارب نصف العدد الإجمالي للطلبة أي أن هناك توجه نحو التخصصات الاجتماعية وتراجع الإقبال على الشعب العلمية والتكنولوجية والعلوم الدقيقة. ما يمكن أن يشكل مشكلة في الأمد البعيد، وفي هذا الصدد تعاني 37 ٪ (سنة 2010) من المؤسسات الجزائرية (كغيرها من المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) من ضعف تنافسية العاملين فيها متمثلة في نقص الخبرة والتنافسية التقنية باعتبار غالبية الخريجين من الشعب الإنسانية والاجتماعية ، تراجع القدرة الإبداعية ، ضعف التواصل فيما بينهم وصعوبات في اختيار نمط العيش وهذا ما يقف عقبة في نمو مناخ الأعمال. de Banque . (Rapport Mondial, 2011, p05)

يبين الجدول رقم (01) تزايد نسبة الإناث إلى الذكور في الطلبة المسجلين في التدرج ما يمثل زيادة التحاق الإناث بالجامعات عكس البداية، وكنتيجة أيضا لزيادة عدد الإناث في المجتمع مقارنة بالذكور.

الجدول رقم (01): عدد الطلبة المسجلين في التدرج بين الذكور والإناث

	1972	1992	2002	2011
نسبة الذكور المسجلين في التدرج	77	61	50	41
نسبة البنات المسجلات في التدرج	23	39	50	59

المصدر: (التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012 ، ص39)

بلغ إجمالي خريجي الجامعة حوالي 2000000 مليوني حامل شهادة جامعية وبإلقاء نظرة على الجدول انه في عشرية الستينات تخرج حوالي 3069 طالب وارتفع العدد ليقارب 40.000 ووصل في سنوات 2000 إلى 600.000 طالب متخرج. وعرفت السنة الجامعية 2010 /2011 تخرج 246.400 طالب.

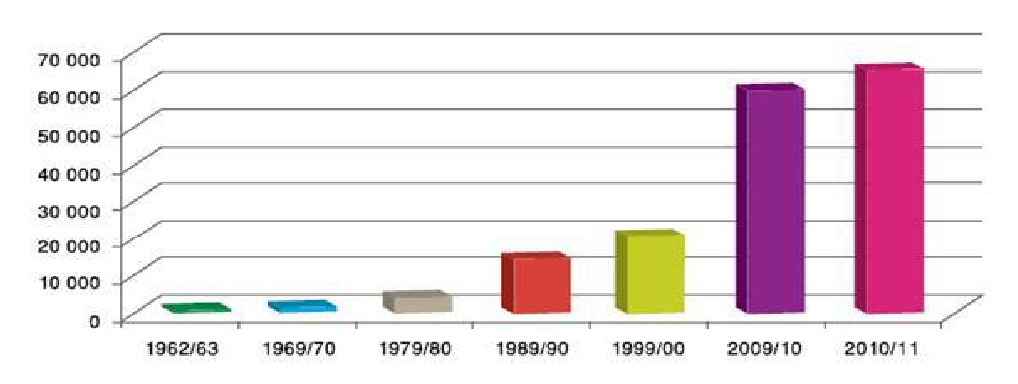
الجدول رقم (**02**): عدد حاملي شهادات التدرج حسب المجموعات الكبرى للتخصصات

	63/1962	70/1969	80/1979	90/1989	00/1999	10/2009	11/2010
العلوم دقيقة / تكنولوجيا		156	1 981	7 819	15 997	39 117	49 400
العلوم طبيعية / علم الأرض			529	1 800	4 457	14 186	19 200
العلوم الطبية (بما فيها البيطرة)	70	110	1 025	4 475	3 292	7 258	6500
العلوم الاجتماعية / العلوم الإنسانية	23	493	3 428	8 823	29 058	139 206	171 300
الإجمالي	93	759	6 963	22 917	52 804	199 767	246 400
نسب الأداء	1/29	1/16	1/8	1/8	1/8	1/5	1/4

المصدر: (التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012 ، ص 42)

قفز عدد المسجلين في ما بعد التدرج الشكلل رقم (06) من 156 في الموسم الجامعي 63/1962 إلى 60.000 طالب في الموسم 2011/2010 ما يمثل مسايرة ومواكبة التزايد الكبير المسجلين في التدرج.

الشكل رقم (06) : تطور الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج



المصدر: (التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012 ، ص 46)

نسبة التأطير:

من الجدول رقم (03) نلاحظ ارتفاع عدد الأساتذة من 298 سنة 1962 إلى 460 17 سنة 2000 ليصل إلى 40 000 في 2011 وتضاعف عدد الأساتذة الدائمين بـ 135 مرة بين 1962 و2011 وأهم ما يميز هذا التزايد هو الأساتذة المساعدون والأساتذة

المكلفون بالدروس.

فيما ارتفع عدد أساتذة التعليم العالي بـ 48 مرة لنفس الفترة، حيث أصبح يشكل 08% بعدما كان 03%

الجدول رقم (03) : تطور عدد الأساتذة الدائمين

	63/1962	70/1969	80/1979	90/1989	00/1999	10/2009	11/2010
أستاذ التعليم العالي	66	80	257	573	950	2 874	3 186
أستاذ محاضر	13	112	463	905	1 612		
أستاذ محاضر(أ)						4 562	4 817
أستاذ محاضر (ب)						2 352	2 835
مكلف بالدروس				1 958	6 632		
أستاذ مساعد	74	167	2 494	6 839	6 275		
أستاذ مساعد (أ)						15 517	16 681
أستاذ مساعد (ب)						11 844	12 101
أستاذ معيد	145	483	4 283	4 261	1 991	539	520
العدد الإجمالي	298	842	7 497	14 536	17 460	37 688	40 140

المصدر: (التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، ص 52)

أما فيما يخص التأطير فهو ضعيف وخاصة بالنسبة لعدد الطلبة في مقابل كل بروفسور وعموما شهد تراجعا مستمرا ليستقر عند 27 وهذا ناجم عن التزايد السريع لعدد الطلبة بسبب ديمقراطية التعليم وارتفاع نسبة الشباب في المجتمع، وهذا رغم تزايد عدد الأساتذة.

الجدول رقم (04) : تطور عدد الأساتذة الدائمين ونِسَب التأطير في مرحلة التدرج

	63/1962	70/1969	80/1979	90/1989	00/1999	10/2009	11/2010
عدد الأساتذة الدائمين	298	842	7 497	14 536	17 460	37 688	40 140
مجموع الطلبة المسجلين	2 725	12 243	57 445	181 350	407 995	1034 313	1077 945
نِسَب التأطير	9	15	8	12	23	27	27

المصدر: (التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، ص 55)

أما بالنسبة للإنتاج العلمي، فقد خصصت الوزارة لذلك مؤسسة هي ديوان

للمطبوعات الجامعية له شبكة توزيع بها يقارب 50 مكتبة وبها يناهز 5200 عنوان.

أما بالنسبة للخدمات الجامعية فخصصت لها وزارة التعليم العالي ديوانا خاصا يسمى ديوان الخدمات الجامعية (نقل، ايواء، اطعام،منح ...) وهذا للسماح للمؤسسات البيداغوجية بالتركيز في المسائل البيداغوجية .و في سنة 2012-2013 كانت شبكة الخدمات الجامعية (الديوان الوطني للخدمات الجامعية، الديوان في أرقام) تتوفر على :

- ❖ 59 مديرية خدمات جامعية،
- ❖ 388 إقامة جامعية،
- ❖ 490 وحدة إطعام بها فيها المطاعم المركزية،
- ❖ 809015 مستفيد من المنحة أي بنسبة 7548 ٪ من عدد الطلبة المسجلين،
- ❖ 445248 طالب مقيم أي بنسبة 39 ٪.
- ❖ بالإضافة إلى 7672 طالب أجنبي مستفيد من الإيواء، من مختلف الجنسيات.
- ❖ 63379 مستخدم، موزعين على مختلف المديريات.
- ❖ 1061000 معدل عدد الوجبات المقدمة يوميا .

إلا ان تقرير البنك الدولي الصادر في 15 أوت 2007 حول تطور النفقات العمومية في الجزائر ، يشير أن الجزائر تنفق أكثر نسبيا على التعليم العالي مقارنة مع دول متقاربة معها في الدخل القومي ولكن على الجانب الاجتماعي وليس الجانب البيداغوجي. حيث تمثل النفقات الاجتماعية حوالي 50% من نفقات التسيير. (*L'Algérie, a la recherche d'un investissement public de qualité*)

المحور الثالث: تطور منظومة البحث العلمي

مر البحث العلمي في الجزائر بمراحل مشابهة لمراحل تطور منظومة التعليم العالي وذلك للارتباط الوثيق بينها نلخصها في الآتي

(La Recherche Scientifique en Algérie Indépendante, pp01-10)

البحث العلمي غداة الاستقلال :

- تركز كل مؤسسات البحث العلمي في جامعة الجزائر ؛
- الارتباط القوي بين الهيئات البحثية الموجودة في الجزائر وامتداداتها في فرنسا؛
- التنظيم المؤسساتي للبحث العلمي كان انعكاسا للتقدم والاكتشافات التكنولوجية في فرنسا؛
- تنوع في مجالات البحث بالرغم من وجود جامعة واحدة؛
- كانت هناك ثلاثة أنواع للبحوث: الأساسية، التطبيقية، البحث والتنفيذ عبر مؤسسات مختلفة.

مرحلة 1971-1962

- غياب الباحثين الجزائريين؛
- أصبحت كل مشاريع البحث تحت إشراف وإدارة الباحثين الجزائريين؛
- مغادرة غالبية الأساتذة الباحثين الفرنسيين، وانحسار دور الأساتذة الجزائريين في التدريس وتسيير مؤسسات التعليم العالي؛
- أصبح كل من معهد الأبحاث النووية ، معهد علم المحيطات ، مركز مكافحة السرطان ، مركز الأبحاث الإنثروبولوجية، عصور ما قبل التاريخ، الأعراق البشرية، معهد الجغرافيا ، معهد البيداغوجيا، تحت وصاية الديوان الثقافي الفرنسي.

مرحلة 1983-1971

- بعد استحداث وزارة التعليم العالي تم وضع تنظيم إداري لهياكل البحث؛
- تنصيب الأجهزة واللجان المتخصصة للمجلس الوطني للبحث وبدء مناقشات حول التخطيط البحثي والشروع في تحضير برامج البحث خاصة ذات الأولوية مثل التكنولوجيا ، المواد الخام، الطاقة، الفلاحة،السكن، البني التحتية ، التربية والتعليم؛

- إنشاء مراكز بحثية جديدة وإنعاش وتجديد تلك الموروثة عن الاستعمار والتي أصبحت مهمشة؛
- عدم نجاح تطوير العلاقة بين مراكز البحث والقطاع الاقتصادي –الاجتماعي، حيث استقبل هذا الأخير تجهيزات إنتاجية كبيرة متنوعة ولكن بإشراف يد عاملة تقنية أجنبية.

مرحلة 1983-1998

- إنشاء وكالتين وطنيتين للبحث (ANDRS , ANDRU) وعدة مراكز بحثية ووحدتي بحث، محطة تجريبية للطاقة الشمسية سنة 1986؛
- تواصل تركز مؤسسات البحث في العاصمة ،
- تميزت بعدم استقرار مؤسساتي، خصوصا مع تواجد مراكز بحث تتبع عدة قطاعات وحل معظم وحدات البحث التي أوقفت نشاطاتها البحثية في ظل الإصلاحات الاقتصادية وخاصة القانون التوجيهي للمؤسسات 1988، الذي اعطى أولوية للمردودية المالية (الربحية)على حساب الإبداع والابتكار.

مرحلة 1998-2008

- إصدار القانون التوجيهي للتعليم العالي 1998، وبرنامج خماسي 1998-2002 للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي"(رقم 11-98 المؤرخ في 22 أوت 1998)؛
- التحضير لإطلاق 27 برنامج بحث وطني ؛
- تنصيب 21 لجنة قطاعية على مستوى 27 دائرة وزارية وخلق ابتداءا من 2000 حوالي 639 مخبر بحث تمس عدة ميادين أساسية ؛
- 04 وحدات بحث؛
- تنصيب الوكالة الوطنية لتقييم البحوث (ANVREDET)؛

- في مجال التمويل : الدعم المتخصص بلغ في المتوسط 34266 مليار دج لدعم وتقوية مناخ البحث ، منها 17550 مليار دج نفقات تجهيز و2562 مليار دج لتنفيذ برامج البحث الوطنية PNR ؛
- في مجال النتائج المحققة عرف عدد المنشورات والمساهمات العلمية ارتفاعا محسوسا في نهاية الخماسي مقارنة بسنة 1997 ، وكذلك عدد الأطروحات التي تمت مناقشتها.

مرحلة 2012-2008

- شهدت هذه المرحلة صدور قانون رقم 05-08 في 2008 مكمل لقانون 1998 حيث تم بموجبه إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تحت وصاية وزارة التعليم العالي حيث تم تقسيم هياكل البحث إلى مراكز متخصصة في البحث؛
- وحدات بحث ؛
- انجاز 34 برنامج بحث وطني (PNR) ، مسجلة في البرنامج 2012-2008 (2841 مشروع بحث ب 16000 باحث في 8 مؤسسة تعليم عالي منها 1940 (70%) بالتعاون مع القطاع الاقتصادي الاجتماعي ؛
- خلق مخابر بحث جديدة ليصبح عددها الإجمالي 1144 (تضم 23922 باحث)؛
- 2083 باحث دائم (1020 في المؤسسات التابعة للوزارة و1063 خارج الوزارة)؛
- تدعيم الباحثين في مختلف المؤسسات بالنظام الوطني للتوثيق (SNDL)؛

خاتمة:

لقد حقق التعليم العالي في الجزائر انجازات هامة لا سيما في مجال الوصول والعدالة وخاصة في بداية الألفية الجديدة حيث ازدادت المؤسسات الجامعية وأصبحت أكثر انتشارا جغرافيا خاصة في مناطق الهضاب والجنوب (الوصولية الجغرافية) بتغطيتها 48 ولاية ، وخاصة في الشعب الاجتماعية ، وشهد البحث العلمي تطورا ملحوظا خاصة في جانب توفير الإمكانيات اللازمة وكذلك الهياكل البحثية والتنظيم الإداري .

و انعكست التطورات السابقة في تزايد نفقات التعليم العالي والبحث العلمي باضطراد سريع خاصة بداية سنة 2000 ، حيث أصبحت تتصدر المراتب الأولى في ميزانية التسيير للدولة .

بالنسبة للمنظومة التعليمية فقد شهدت العمل بنظام كلاسيكي لمدة طويلة ساهمت الاختلالات التي رافقته في التخلي عنه واستبداله تدريجيا بنظام ل م د .

و لكن في المقابل يعاني التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من أوجه قصور على عدة مستويات:

- ما زالت مشكلة تفاعل الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي تطرح نفسها بقوة في ظل وجود نسبة بطالة عالية في أوساط خريجي الجامعات، واقتصار التوظيف على المؤسسات العمومية والإدارية، ما يعني عدم توافق النظام التعليمي الجامعي مع سوق العمل المحلي،
- تُخصص قرابة نفقات التسيير إلى الجانب الاجتماعي (الحياة الاجتماعية للطالب) على حساب الجانب البيداغوجي ما يؤدي إلى تراجع جودة العمل البيداغوجي المقدم ؛
- تدني جودة التعليم بصفة عامة بسبب عدم وجود آليات تسمح بالتحسين الحقيقي للجودة (ليات المشاركة في التكلفة ، فتح فروع لجامعات أجنبية متميزة خاصة في الشعب التكنولوجية ....) ؛

❖ اختلال التوازن بين المسجلين في الشعب التقنية والشعب الاجتماعية، ما يشكل عائقا على المستوى البعيد والمتوسط بالنسبة التنمية الاقتصادية؛

❖ اعتماد سياسة إنفاق عمومية أحادية، ما يشكل خطرا في المدى المتوسط على الأقل في حال انخفاض الإيرادات المالية للدولة (الريعية) وبطبيعة الحال سينعكس سلبا على جودة التعليم العالي ، خاصة وان نسبة كبيرة من الزيادة في الإنفاق التعليمي يمتصها التضخم .

❖ تبقى المشكلة الكبيرة بالنسبة للإصلاحات التي مست القطاع ، في أن مرحلة تطبيقها ، حيث تتشوه وتفرغ من محتواها وجوهرها.

قائمة المصادر والمراجع

1. التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012) ، بوابة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
2. إصلاح التعليم، نظام ل م د - وزارة التعليم العالي البحث العلمي، تاريخ الاطلاع 2012/12/12

http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php

https://www.mesrs.dz/ar/accueil

3. الديوان الوطني للخدمات الجامعية، الديوان في ارقام ، تاريخ الاطلاع 2013/08/20 http://www.onou. dz/Page-Ar/Index-ar.htm
4. إصلاح التعليم العالي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جوان 2007، منشورة الكترونية ،

https://www.mesrs.dz/ar/accueil

5. بخضرة مونيس (23 و24 ابريل 2012)، نظام ل.م.د وإمكانياته المعرفية –ميدان العلوم الاجتماعية نموذجا ، الملتقى الوطني ، أفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، ، جامعة الجزائر .
6. طالبي صلاح الدين (1/3 افريل 2014)، دراسة تحليلية تقييمية لفعالية نفقات التعليم العالي على ضوء جودة مخرجات القطاع (حالة الجزائر 2000- 2010) ،المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم

العالي (IACQA) ، جامعة الزرقاء، الأردن.

7. بوساحة نجاة (العدد 08)، إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية مقاربة سوسيولوجي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية .

8. عبد الحميد شوقي (20/05/2010)، دور مخرجات الجامعة في التنمية المحلية (الجزائر أنموذجا)، كتاب الملتقى الوطني عن تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل، ومواكبة تطلعات التنمية المحلية.

9. **La Recherche Scientifique en Algérie Indépendante, Direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique. Disponible sur :**

http://www.dgrsdt.dz/admin/news_upload/La_Recherche_Scientifique_en_Alg%C3%A9rie_Ind%C3%A9pendante.pdf

10. **l'Algérie, à la recherche d'un investissement public de qualité (15 Aout 2007), Une Revue des dépenses publiques, rapport de la banque mondiale.**

11. **Rapport de Banque Mondial, Agence française de développement, Centre de Marseille pour l'Intégration en Méditerranée Enseignement supérieur au Moyen-Orient et en Afrique du Nord (août 2011), Atteindre la viabilité financière tout en visant l'excellence.**